A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/221
23 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مسألة تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإندونيسيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، (انظر المرفق)، ردا على الرسالة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الموجهة من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة بخصوص تيمور الشرقية (A/51/187).

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ ما يلزم لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) اسلاميت بورنومو
القائم بالأعمال/السفير

* A/51/150.

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام
من البعثة الدائمة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفها، بالاشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/51/187) أن تعلن ما يلي:

١ - يتضح من السجلات التاريخية أن أكثر من عقدين قد مضيا منذ توقفت حكومة البرتغال عن الاضطلاع بمسؤولياتها بتخليها عن تيمور الشرقية في آب/أغسطس ١٩٧٥ على نحو لا يتسم بالمسؤولية على الإطلاق. وقد فعلت ذلك بعد أن سمحت للوضع في الإقليم بأن يتدهور إلى درجة الحرب الأهلية، مما أسفر عن معاناة كبيرة وخسارة جسيمة لأهالي تيمور الشرقية. ومن السخرية فعلا أن ترغب البرتغال الآن في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وفي إعادة تيمور الشرقية إلى مركزها السابق كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي لكي تفعل من جديد ما فشلت في تحقيقه قبل ٢١ سنة. فالدولة الاستعمارية السابقة دأبت دأبا يائسا، منذ أكثر من عقدين، على تركيز الاهتمام على مسألة تيمور الشرقية لكي تبرئ نفسها من فشلها وعدم كفاءتها اللذين تبديا في سوء معالجتها البالغ لعملية انهاء الاستعمار في أقاليمها السابقة في أفريقيا. وكما أوضح الكاتب سيدني بيلي في كتابه المعنون "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحقوق الإنسان"، تغير الفعل ذو الصلة المستخدم في قرارات مجلس الأمن في وصفه لدور البرتغال كدولة استعمارية من "يستنكر" في عام ١٩٦٣ (القرار ١٨٠ (١٩٦٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٦٣)؛ إلى "يعرب عن استيائه" في عام ١٩٦٥ (القرار ٢١٨ (١٩٦٥) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥)؛ وأخيرا إلى "يدين" في عام ١٩٧٢ (القرار ٣١٢ (١٩٧٢) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢). ووجد المجلس أنه من الضروري القيام بهذا التصعيد لموقفه الصريح نظرا إلى أن "الاستعمار البرتغالي في القارة الأفريقية [كان يمثّل] تهديدا خطيرا للسلام والأمن في الدول الأفريقية المستقلة" (القرار ٢٩٠ (١٩٧٠) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠). ونعتقد أن البرتغال، بأفعالها أو بتقصيرها، قد خسرت أي حق، سواء كان أدبيا أو قانونيا أو تاريخيا أو غير ذلك، في أن يستمر اعتبارها السلطة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية.

٢ - وقد مارست الأغلبية الساحقة من شعب تيمور الشرقية حقها فعلا في تقرير المصير عام ١٩٧٦ عندما قررت الاستقلال من خلال الاندماج مع جمهورية إندونيسيا وفقا لممارسات ذلك الشعب التقليدية واستنادا إلى قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر و١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ وامتثالا لها بالكامل. ونتيجة لذلك تأوجت عملية إنهاء الاستعمار بأكملها عندما قام رئيس اندونيسيا في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ بإصدار تشريع الاندماج رسميا في إطار القانون.

٣ - أما موقف البرتغال فيما يتعلق بادعاءاتها بعدم قدرتها على الامتثال لأحكام المادة ٧٣ (هـ) واستنادها في المعلومات الواردة في مذكرتها الشفوية الى مصادر غير موثوقة ومتحيزة ومضللة، فهو يدعو الى السخرية وينم عن عدم الإحساس بالمسؤولية. فهو يوجه الانتباه فحسب الى سجل صمت البرتغال السابق فيما يتعلق بما يسمى بمسؤوليتها تجاه تيمور الشرقية، وبخاصة في الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٧٩، التي لم تشر فيها قرارات الجمعية العامة حتى الى البرتغال على أنها السلطة القائمة بالإدارة. وما يستحق الشجب أيضا إصرار البرتغال على استخدام المادة المذكورة لتقديم ادعاءات غير مبررة ضد اندونيسيا وتصويرها بشكل مغلوط يشوه سمعتها. وتشكل هذه الأعمال انتهاكا صارخا للالتزامات المكرسة الواردة في المادة ٧٣ (هـ). ولذلك تجد البعثة الدائمة لجمهورية اندونيسيا نفسها مضطرة لتقديم التوضيحات التالية:

(أ) إن اتهام البرتغال لاندونيسيا بعدم احترامها لبيانات توافق الآراء التي أدلى بها رئيس لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٢ لا أساس له من الصحة على الإطلاق. فعلى العكس من ذلك، اتخذت حكومة اندونيسيا خطوات ملموسة من أجل مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في بيانات توافق الآراء. وفيما يتعلق بالأشخاص المفقودين في حادثة ديلي، فإن الجهود مستمرة من أجل العثور عليهم. وقد انخفض عدد الأشخاص المفقودين الى ٥٤ شخصا بعد أن أبلغ فردان آخران عن مكان وجودهما. وربما كان بعض الأشخاص المعتبرين مفقودين لا يريدون إظهار أنفسهم، أو ربما كانوا مختبئين أو حتى قد غادروا اندونيسيا متجهين الى البرتغال؛

(ب) إن اندونيسيا، بوصفها عضوا فعالا في لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩١، ملتزمة بالعمل في تعاون وثيق مع جميع آليات الأمم المتحدة. وانطلاقا من هذه الروح، وجهت حكومة اندونيسيا دعوة الى المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو، لزيارة اندونيسيا، بما في ذلك تيمور الشرقية، في الفترة من ٢ الى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسمح للمفوض السامي أثناء زيارتـــه بأن يصل بحرية الى أي مكان وأي شخص يريد أن يلتقي به. ومن الجدير بالذكر أنه في ختام زيارته التي استغرقت خمسة أيام، وقّعت حكومة اندونيسيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على مذكرة نوايا تم الاتفاق على أن تتبعها مذكرة اتفاق. وتسعى المذكرة، في هذا الصدد، الى تعزيز التعاون في ميدان حقوق الإنسان بين حكومة اندونيسيا ومكتب المفوض السامي وغيره من آليات الأمم المتحدة؛

(ج) من الجدير بالذكر أن المكتب الفرعي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان افتتح في ديلي بتيمور الشرقية في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦. وستعمل هذه الهيئة المستقلة أيضا كمصدر للمعلومات الموثوقة المباشرة من أجل التحقق من العديد من الادعاءات الزائفة وغير المثبتة أو التحريضات الناجمة عن عناصر غير مسؤولة؛

(د) إن محاولات البرتغال إعطاء صورة خاطئة عن دور اندونيسيا في تيمور الشرقية لا أساس لها على الإطلاق. ويبدو أنها قررت تصعيد حملتها من المعلومات المغلوطة ضد اندونيسيا. وربما كانت جهود التنمية الناجحة التي تم القيام بها في تيمور الشرقية هي سبب محاولاتها اليائسة لتصوير الحالة

السائدة في تيمور الشرقية تصويرا خطابيا مغلوطا. فقد ادعت إنه قد حدثت حالات احتجاز وتعذيب واختفاء في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٥ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولا شك في أن ذلك وسيلة مريحة لتقديم ادعاءات دون دعمها بإثبات أو أي دليل ملموس. وبعيدا عن أي استراتيجية منتظمة لإخراس المتظاهرين، يلتزم دائما الأفراد المحليون المكلفون بإنفاذ القانون بالقوانين الجنائية الاندونيسية عندما يقومون بعمليات الاستجواب أو الاعتقال أو احتجاز المشتبه فيهم. ولذلك فإن القول السافر بأن بعض الشباب في تيمور الشرقية قد قدموا الى المحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن بتهمة الاضطلاع بأنشطة غير مشروعة، إنما هو مجرد تلفيق. ففي جميع هذه المسائل، أطلق سراح المحتجزون فور انتهاء التحقيق واتضاح عدم وجود أي دليل على انتهاكهم للقوانين الجنائية، وسمح لهم بالعودة الى أسرهم. وفيما يتعلق بحالات التعذيب العشرين التي أحالها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب التابع للجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٥ الى حكومة اندونيسيا، فقد أجري تحقيق شامل بشأنها. وكانت معظم الأسماء المشار اليها غير كاملة أو كانت المسائل المزعوم وقوعها في أوقات وأماكن معينة مجهولة بالنسبة لحكومة اندونيسيا. وأثبتت نتائج التحقيقات أن جميع هذه الحالات لم تحدث قط؛

(هـ) تزعم البرتغال مرارا وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية وذلك باستشهادها بـ "تقارير" هيئة العفو الدولية. ومن المعروف أن محتويات هذه "التقارير" تستند الى آراء مسبقة وحقائق غير مثبتة. ولذلك لم تسمح حكومة اندونيسيا قط لمنظمات مثل هيئة العفو الدولية بزيارة الإقليم، نظرا الى أن الآراء المسبقة الموجودة لدى تلك الهيئة والنهج السلبية التي تتبعها لا تفيد في تقدم قضية شعب تيمور الشرقية. أما النتائج الإيجابية التي توصل اليها مراقبون مستقلون آخرون فقد استنسبت البرتغال، كعادتها دائما، أن تتجاهلها؛

(و) فيما يتعلق بالادعاء بوجود قيود على إمكانية الوصول الى فئات معينة فهذا تصوير مغلوط لواقع الحالة. فقد واصلت حكومة اندونيسيا السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول بشكل منتظم الى السجناء من أهالي تيمور الشرقية، وذلك في تيمور الشرقية وفي أماكن أخرى. كما أتيحت لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية حرية الوصول الى الأشخاص الذين طلبوا مقابلتهم في تيمور الشرقية وغيرها من مناطق اندونيسيا. ولاحظت حكومة اندونيسيا مع التقدير المساعدة المستمرة التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسجناء، بما في ذلك المرافق الصحية للسجون. كما واصلت حكومة اندونيسيا ولجنة الصليب الأحمر الدولية تعاونهما الوثيق من أجل إيضاح بعض المعلومات غير الدقيقة المتعلقة بالسجون؛

(ز) لا يزال العديد من الشخصيات الأجنبية وأصحاب المقام الرفيع وأعضاء السلك الدبلوماسي يزورون تيمور الشرقية. فخلال الأشهر الستة الماضية، قامت الشخصيات التالية بزيارة الإقليم: السيد هانس - جوزيف ثيسين، وهو من كبار موظفي وزارة التعاون الاقتصادي في ألمانيا، في الفترة من ١٦ الى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦؛ وعضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية كليربورن بل (ديمقراطي - رود آيلند)، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ والسيد ليزلي جيمس، نائب مدير دائرة جنوب شرقي آسيا في كندا، في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ والسيد

أوتولا اوتوك ساماناً، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار (لجنة الـ ٢٤) بصفته الشخصية، يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ والعديد من المراسلين الأجانب المتخذين من جاكرتا مقرا لهم ومن ضمنهم السيد جيرغن كرمب (ألمانيا) في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ والأسقف جانواريو تورغال من لشبونة؛ والأسقف ديكين من ميلبورن؛ والأسقف سوما من اليابان، والأسقف فيرنادي كابايلا من دافاو بمناسبة افتتاح توسيعات مدرسة سانتا فاتيما الإكليريكية في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٦. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، قام ضابط في مخابرات جيش الدفاع في الولايات المتحدة بزيارة تيمور الشرقية من أجل مراقبة الأنشطة المدنية التي تقوم بها القوات المسلحة الاندونيسية في تيمور الشرقية مراقبة مباشرة؛

(ح) وقعت سلسلة من الحوادث في مدن ماليانا وأواتولاري وديلي في أوائل شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ومما يدعو للأسف أن أحداث الشغب نجمت عن تصرف غير مسؤول من جانب ضابط في سجن ماليانا الإصلاحي أدى الى جرح مشاعر أشخاص من ديانة مختلفة، الأمر الذي تطور بسرعة الى شغب ذي مسحة دينية وإثنية في العديد من بلدات تيمور الشرقية. ومن الجدير بالذكر أن الوضع أعيد بسرعة الى طبيعته بفضل معالجة السلطات المحلية للحادث معالجة اتسمت بالإقناع والحكمة، وذلك بالتعاون الوثيق مع زعماء الطوائف المحلية، بمن فيهم أسقف ديلي المونسينيور بيلو. وقد اتخذت الحكومة إجراءات قانونية صارمة ضد الذين اتضحت مسؤوليتهم عن وقوع الحادث. وفي هذا السياق، تجرى حاليا محاكمة مدير السجن المذكور أعلاه. غير أنه من المؤسف أن يلجأ بعض الأفراد الى أي شيء مهما كان لترك انطباع بأن تيمور الشرقية ليست مستقرة. وعن طريق استغلال المسائل الدينية والإثنية، يحرضون السكان المحليين على الاستجابة بصورة سلبية. وبهذه الوسائل الماكرة، يحاولون تركيز انتباه المجتمع الدولي على تيمور الشرقية؛

(ط) للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث وللمحافظة على وئام الحياة بين الديانات وبين الإثنيات، أنشأت حكومة اندونيسيا منتدى للاتصال والتشاور فيما بين الزعماء الدينيين في تيمور الشرقية وذلك في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكان مجلس النواب واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد اقترحا من قبل إنشاء هذا المنتدى لتعزيز السلام والوئام بين الديانات في تيمور الشرقية. وحضر افتتاح المنتدى، من بين من حضر، وزير اندونيسيا للشؤون الدينية، ومبعوث الكرسي الرسولي الى جمهورية اندونيسيا، وأسقف ديلي، وغيرهم من الشخصيات البارزة التي تنتمي الى مختلف الديانات في تيمور الشرقية. وعقد أسقف ديلي المونسينيور بيلو، كمتابعة ملموسة لإنشاء المنتدى، حوارا مع زعماء الطائفة الهندوسية في تيمور الشرقية في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وكان المونسينيور بيلو قد اجتمع قبل ذلك بمناسبة عيد الفطر الإسلامي في شباط/فبراير ١٩٩٦، بالزعماء المسلمين من أجل تهنئتهم. واعتبرت هذه الخطوات تطورات إيجابية، أسفرت عن تعزيز التسامح والوئام الدينيين فيما بين أهالي تيمور الشرقية؛

(ي) فيما يتعلق بالاعتبارات الإنسانية، ليس في نية حكومة إندونيسيا أن تمنع الشباب من أبناء تيمور الشرقية الذين حاولوا التماس اللجوء من السفارات في جاكرتا من الرحيل الى البرتغال إذا كانت هذه هي رغبتهم. وكما حدث في الحالات السابقة، لم توجد أي أسباب مشروعة على الإطلاق لدعم طلبهم

اللجوء السياسي لأن هؤلاء الشباب لم يكونوا مضطهدين من الحكومة. ويبدو أن السفارات التي دخلوها عنوة ترى أيضا أن طلب اللجوء السياسي الذي تقدموا به لا يستند الى أي أسباب، فقد رفضت جميع السفارات طلب هؤلاء الشباب، باستثناء البرتغال؛

(ك) في الوقت نفسه أعرب بعض أبناء تيمور الشرقية ممن غادروا إندونيسيا بنفس الأسلوب في عام ١٩٩٤ عن رغبتهم في العودة الى الوطن لأن الوعود التي قدمت لهم لم تصدق، وحلمهم بأن يحظوا على الأقل بمعاملة متساوية لم يتحقق على الإطلاق. وقد نشرت جريدة موثوقة تصدر في ميونخ مقالة عقب سنتين من البحث جاء فيها أن أبناء تيمور الشرقية الذين طلبوا اللجوء السياسي من السفارات الأجنبية في جاكرتا يجدون أنفسهم الآن، بعد أن سمح لهم بدخول البرتغال، في تعاسة من العيش، حيث لا وظائف لهم ولا مستقبل. ويُروى أن الذين أجريت معهم مقابلات قالوا إن العيش في تيمور الشرقية كان في الواقع أفضل من العيش في البرتغال؛

(ل) تجدر الإشارة الى أن أبناء تيمور الشرقية الذين رحلوا الى استراليا بحرا لم تقدم طلباتهم الى السلطات المختصة بمنح اللجوء السياسي لتنظر فيها، بل اتخذت هذه الطلبات مجراها في القنوات العادية للحصول على حق الإقامة في استراليا. ولم تسع اندونيسيا قط الى الحيلولة دون مغادرة أي أشخاص من أبناء تيمور الشرقية يرغبون في العيش في بلد غربي أو في أي بلد آخر يختارونه. وفي هذا الصدد، جرى استجواب أبناء تيمور الشرقية لمجرد استبانة المسؤولية الجنائية عن سرقة الزوارق التي استخدمت في مغادرة تيمور الشرقية؛

(م) فيما يتعلق أيضا بالاعتبارات الإنسانية وافقت حكومة إندونيسيا على طلب ثلاثة زعماء من تيمور الشرقية، ومعهم خمسة من أفراد أسرهم، كانوا يعيشون في البرتغال منذ الستينات، بالعودة الى إندونيسيا والإقامة فيها إقامة دائمة. ووصلت هذه المجموعة الى جاكرتا في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وكان أفراد هذه المجموعة ضمن فدائيي تيمور الشرقية الذين ثاروا على السلطة الاستعمارية في عام ١٩٥٩ وكافحوا من أجل استقلال تيمور الشرقية عن طريق دمجها بجمهورية إندونيسيا. والجدير بالذكر أن هؤلاء كانوا من بين الفدائيين الـ ٦٨ الذين أُرغموا على العيش في المنفى إثر محاولة قيامهم بثورة ضد البرتغال؛

(ن) على الرغم من إثبات الوضع الفعلي مرارا وتكرارا، لا يزال السعي مستمرا الى إدامة أسطورة وجود جيش إندونيسي كبير في تيمور الشرقية. لقد انحلت القوات المسلحة ولا يوجد الآن في الإقليم سوى خمس كتائب، أربع منها للمهـــام المدنية وواحدة للحفاظ على السلام والاستقرار. وتتألف كل كتيبة من ٦٦٤ فردا. ويشارك الجيش حاليا على نطاق كبير في المساعدة في عملية التنمية الاقتصادية للإقليم. وقد ساهم بهذا الصدد مساهمة هائلة في بناء الجسور والطرق وغيرها من مرافق البنية الأساسية. ويشكل الجيش مع حكومة الإقليم وكنيسة الروم الكاثوليك "الأعمدة الثلاثة" في تنمية هذا الإقليم المستعمر سابقا؛

(س) لقد بدأت تيمور الشرقية في العقدين الماضيين تخطو على طريق بناء الأمة بوصفها الإقليم السابع والعشرين في إندونيسيا. فعندما تخلت البرتغال عن هذا الإقليم خلفت وراءها تركة من الفقر والعزلة. وساهمت حكومة إندونيسيا منذ ذلك الحين، بغية تعجيل التنمية في تيمور الشرقية وزيادة رفاهية الشعب، بأكبر قدر من الإنفاق على الإطلاق مقارنة بما خصصته لأقاليمها الأخرى. وباعتراف الذين زاروا تيمور الشرقية، يجني هذا الإقليم الآن ثمار تلك الجهود الإنمائية. ويتجلى ذلك فيما يلي: كان لدى تيمور الشرقية في عام ١٩٧٥، ٢٠ كيلومترا فقط من الطرق المعبدة وأصبح لديها الآن ما يزيد على ٦٨٣ ٢ كيلومترا. وفي مجال التعليم، أصبح لديها الآن، بدلا من الرقم المخيف الذي لا يتعدى ٤٧ مدرسة ابتدائية ومدرستين إعداديتين ومدرسة ثانوية واحدة في الإقليم بأسره، ٧١٥ مدرسة ابتدائية و ١١٤ مدرسة إعدادية و ٥٨ مدرسة ثانوية فضلا عن أربع مؤسسات للتعليم العالي - هي جامعة تيمور الشرقية ومعهد الفنون التطبيقية، وكلية التدريب على التدريس الثانوي، والكلية الكاثوليكية. وكان من الضروري بالمثل القضاء على المشاكل الصحية التي كان لها أثر شديد الوطأة على الأوضاع الصحية لشعب الإقليم ولا سيما على وفيات الرضع، فجرى توسيع المستشفيين الهزيلين والمستوصفات الـ ١٤ بأطبائها الثلاثة وطبيبين اثنين للأسنان توسيعا كبيرا ليصبح لدى الإقليم الآن نظام صحي حديث يتألف من ١٠ مستشفيات و١٩٧ مركزا صحيا قرويا مزودة بـ ١٠٤ أطباء و٦ اخصائيين و١٤ طبيبا للأسنان من المقرر أن يساعدهم ٥٠٠ ١ من المعاونين الطبيين. وأدى هذا التحسين الجذري في المرافق الصحية الى ازدياد عدد السكان بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٥. ووجدت الحكومة الإقليمية المحلية في عملية المسح التي قامت بها مؤخرا تشجيعا لها من واقع النتائج الإيجابية في معدلات وفيات الرضع، إذ انخفضت تلك المعدلات من ٩٣ حالة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ١٩٩٣ الى ٦٧ حالة في عام ١٩٩٥؛

(ع) وتجدر الإشارة الى أن محكمة العدل الدولية قررت، بأغلبية ساحقة هي ١٤ صوتا مقابل صوتين، أنها لا تستطيع الحكم في المنازعة التي أحالتها اليها البرتغال. فادعاءات البرتغال الجوفاء بأنها السلطة القائمة بالإدارة لم يكن لها في الواقع أي أساس قانوني. ويتضمن قرار محكمة العدل الدولية فتويين هامتين، على الأقل. فقد أكدت مجددا في هذا الصدد حق تقرير المصير بوصفه مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي المسلم بها عموما. وإندونيسيا، التي كانت بدورها ضحية من ضحايا الاستعمار قرونا من الزمن، لا توافق فحسب على هذه الفتوى بل إنها ملزمة دستوريا بالتسليم بحق تقرير المصير الذي هو أهم الحقوق بلا منازع. ومن المهم أيضا أن المحكمة رفضت الاعتراف بادعاء البرتغال بأنها السلطة القائمة بإدارة تيمور الشرقية. وهذا ما نصت عليه بوضوح الفقرتان ٣١ و ٣٢ من قرار المحكمة.

(ف) لقد رفض الحكم الذي أصدرته المحكمة الحجج الواهية التي ساقتها البرتغال. ولن تؤدي محاولات التقليل من أهمية هذا الحكمة بنعته بأنه مجرد حكم "إجرائي" الى إعادة تنصيب البرتغال السلطة القائمة بإدارة تيمور الشرقية. كذلك، من الجلي سـُخف أن "تتحدى" البرتغال إندونيسيا أن تقبل باختصاص محكمة العدل الدولية. فمسألة انطباق اختصاص محكمة العدل الدولية الإلزامي مسألة غير واردة لأن إندونيسيا لم تصبح قط، منذ أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠، طرفا في النظام الأساسي للمحكمة. وإندونيسيا ليست بأي شكل من الأشكال ملزمة بالتقيد بأي قرار تصدره المحكمة؛

(ص) وبغية تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين وشعبيهما، طلب ١١ صحفيا إندونيسيا في آذار/مارس ١٩٩٦ من حكومة البرتغال أن تأذن لهم بزيارة بلدها؛ ولا يزال طلبهم في انتظار رد إيجابي. وجدير بالذكر أن ما يزيد على ١٠ صحفيين برتغاليين زاروا إندونيسيا، ومن ضمنها تيمور الشرقية، خلال السنوات القليلة الماضية، بينما لم يسمح خلال الفترة نفسها سوى لثلاثة إندونيسيين بزيارة البرتغال؛

(ق) لقد استهلت رابطة الصداقة الإندونيسية - البرتغالية في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في إطار جهودها الرامية الى تعزيز أواصر الصداقة بين الشعبين في المجال الثقافي - الاجتماعي، دورة لتعليم اللغة البرتغالية. وسيكون أول نشاط يضطلع به في هذا الإطار عقد دورة دراسية مدتها ثلاثة أشهر ستشترك فيها المؤسسات من القطاعين الخاص والعام. والهدف من هذه الدورة هو تزويد المشتركين بالقدرة الأساسية على القراءة والتحدث باللغة البرتغالية؛

(ت) وافقت حكومة إندونيسيا مبدئيا على طلب خطوط ميرباتي نوسانتارا الجوية استخدام اثنين من الطيارين البرتغاليين؛ وسيخضع هذان الطياران للإجراءات العادية المتبعة في استخدام الطيارين المغتربين.

٤ - وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار الجهود الجارية تحت رعايته بغية التوصل الى حل عادل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، بعقد جولة سابعة من المحادثات مع وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال تحت رعايته، وذلك في لندن في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبرزت خلال هذه المحادثات عدة نقاط هامة كان من ضمنها أن وزيري الخارجية، وقد رحبا بالزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي السيد خوسيه أيالا لاسو الى جاكرتا وتيمور الشرقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في إطار تنفيذ بيان الرئيس الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٥ بتوافق الآراء، واصلا مناقشتهما للمسائل الموضوعية التي حددها الأمين العام فيما يتعلق بالسبل التي يمكن أن تؤدي الى حل عادل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية؛ وواصلا أيضا مناقشتهما للمسائل الموضوعية المتصلة باعتماد إطار نهائي لتحقيق حل عادل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، كما ناقشا مسائل أخرى ذات صلة من ضمنها المحافظة على الهوية الثقافية لشعب تيمور الشرقية وتعزيزها، والعلاقات الثنائية بين إندونيسيا والبرتغال. ونوه الوزيران باعتزام الأمين العام وضع الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع آخر من الحوار الجامع فيما بين أبناء تيمور الشرقية، وفقا لنفس الاختصاصات التي اتفق عليها في الجولة الخامسة من المحادثات، وعُقد هذا الاجتماع فعلا في النمسا في آذار/مارس ١٩٩٦. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عقد الأمين العام جولة ثامنة من المحادثات في جنيف بين وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال. واستؤنفت المحادثات في هذا الصدد بمزيد من التفصيل حول المسائل الموضوعية المتصلة باعتماد إطار نهائي لتحقيق تسوية لمسألة تيمور الشرقية، بما في ذلك النظر في اقتراحات التشاور في المسائل المتعلقة بإنشاء مركز ثقافي لتيمور الشرقية في ديلي، وبتنمية الموارد البشرية في تيمور الشرقية. ومن الجدير بالذكر أن من المقرر عقد الجولة التاسعة من المحادثات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في نيويورك.

٥ - وتجدر الإشارة الى أن فكرة فتح قسم لرعاية المصالح في كل من جاكرتا ولشبونة، وهي فكرة مبتكرة، كان قد تقدم بها الأمين العام أولا أثناء الحوار الثلاثي الذي جرى في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في نيويورك. ورئي أن فتح قسم كهذا سيساعد على تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين. وكان رد فعل إندونيسيا في ذلك الحين إيجابيا ولكن البرتغال رفضت الفكرة. ويسر إندونيسيا أن البرتغال أصبحت مستعدة الآن للنظر في فكرة الأمين العام، بعد مضي أربع سنوات على طرحها على الطرفين. ولكن لا يمكن ربط إنشاء قسم لرعاية المصالح بمسائل أخرى دخيلة، مثل الإفراج عن كزاناتا غاسماو.

٦ - ويُذكر في هذا المقام أن إعلان بورغ شلينتغ الصادر في عام ١٩٩٦ نص على جملة أمور من ضمنها إعرابه عن رغبة المشتركين في الحوار الجامع فيما بين أبناء تيمور الشرقية في إنشاء مركز ثقافي لتيمور الشرقية في ديلي، بهدف إجراء بحوث تتعلق بثقافة أبناء تيمور الشرقية ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم. ويلزم التنويه في هذا الصدد بأن المكتب الإقليمي لإدارة التعليم والثقافة أنشأ مركزا للفنون ومتحفا محليا في ديلي. وسيجري التوسع مستقبلا في هذه الأنشطة وصولا الى إنشاء مركز للبحوث اللغوية ومركز لبحوث التاريخ والقيم التقليدية ومركز لبحوث الآثار. وتمثل هذه الأنشطة جزءا لا يتجزأ من السياسة الوطنية التي تنتهجها حكومة إندونيسيا للحفاظ على تنوع الأمة الثقافي وتعزيزه.

٧ - وقد أظهرت إندونيسيا طيلة عملية الحوار الثلاثي حسن نيتها وصدقها في التعاون مع الأمين العام على إيجاد حل عادل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. ولكن لا بد، لكي ينجح هذا المسعى، من الحصول من البرتغال على تأكيد صريح العبارة بأنها ملتزمة أيضا بإيجاد حل كهذا وبأنها ستكف عن اتخاذ مواقف عدائية ضد إندونيسيا في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل. فليس هناك أي فائدة ترجى من بذل محاولات لتدويل المسألة والتظاهر في الوقت نفسه بمواصلة الحوار. وينبغي التذكير بأن وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال اتفقا في الجولة الثالثة من المحادثات على ضرورة تهيئة مناخ موات خال من المجابهة للمساعدة على إحراز تقدم فعلي نحو التسوية الشاملة للمسألة. فعندئذ فقط يصبح من الممكن التوصل الى تسوية شاملة ومشرفة.

٨ - وفي سياق ما تقدم تتخذ البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا الرأي القاطع الذي مفاده أن المذكرة الشفوية المقدمة من البرتغال لا تتفق والحقائق السائدة في تيمور الشرقية، وبناء عليه فهي عديمة الحجية تماما.

وتتشرف البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة بأن تطلب الى الأمين العام اتخاذ ما يلزم لتعميم هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

- - - - -